

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١  
الخاص بالموازن والمقاييس والمكاييل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس  
والمكاييل ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١  
المشار اليه فقرة أخيرة نصها كالآتي :

” كما تحدد بقرار منه رسوم اصلاح وضبط الموازين والمقاييس  
والمكاييل ، بحيث لا تتجاوز خمسة عشر جنيهاً “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم  
مصر ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٥ يونيو سنة ١٩٦٠)

جمال محمد الناصر

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون لمؤسسات العامة ؛  
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة والقوانين  
المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تدعى لجنة تحسين نتاج الخيل في الهيئة الزراعية المصرية  
وتحل الهيئة محل اللجنة المذكورة فيما لها من حقوق وأموال وما عليها  
من التزامات .

وينقل إلى الهيئة الزراعية المصرية جميع موظفي لجنة تحسين نتاج  
الخيول ومستخدميها وعمالها بمرتباتهم وحالتهم في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - ينحصر للهيئة الزراعية المصرية نسبة معينة من مجموع  
حصيلة الرسوم المفروضة على المراهات في أندية سباق الخيل تم بالاتفاق  
بين وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل  
ووزير الزراعة وذلك لاستعماله في تحسين نتاج الخيل وفي أمانة الهيئات  
الأخرى المعنية بتربيتها وعلاجها وفي منح جوائز مالية لتشجيع تربية الخيول  
العربية .

وتؤول إلى الهيئة ما ينحصر من المبالغ السابق رصدتها من قبل لهذا الغرض .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم  
المصري ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٥ يونيو سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم تجارة القطن في الداخل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

## الباب الأول

الأعضاء الخاضعون للقانون

مادة ١ - يعد في وزارة الاقتصاد سجل خاص لكل من التجار  
والساسة المشتغلين بتجارة القطن في الداخل .

ويحظر على أي شخص مزاول مهنة تجارة القطن أو السمسرة فيها دولة  
أن يقيد اسمه في هذا السجل .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠

بإدماج لجنة تحسين نتاج الخيل في الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ؛  
وعلى النظام الأساسي للجنة تحسين نتاج الخيل المسجلة بوزارة الشؤون  
الاجتماعية والعمل رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٤٨ ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة  
والقوانين المعدلة له ؛